



المؤتمر الأول لكلليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خلال الفترة 16 - 17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16 - 17 فبراير 2014

محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية
ومعايير التقارير المالية الدولية

د/جمال على محمد يوسف
أستاذ مشارك بكلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة الباحة



محتويات العرض

القسم الأول: إطار البحث ويحتوى على:

- ١- مقدمة
- ٢- طبيعة المشكلة
- ٣- أهداف البحث
- ٤- فروض البحث
- ٥- أهمية البحث
- ٦- منهجية البحث

القسم الثاني : الدراسات السابقة.

القسم الثالث: طبيعة وماهية ومحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

القسم الرابع: جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

القسم الخامس: تجربة المملكة العربية السعودية.

القسم السادس: الدراسة الميدانية.

القسم السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات.



١- مقدمة

تتزايد أهمية التقارير المالية في ظل عولمة الأسواق المالية وتطور الاتصالات ونشر التقارير المالية على شبكة الإنترنت لدعم كفاءة هذه الأسواق، وتتزايد معها فكرة تبنى معايير محاسبية مشتركة أو موحدة لإعداد تلك التقارير، حيث أصبح على الشركات إعداد تقارير مالية مقبولة دولياً أو على الأقل في الدول التي يتم تداول الأسهم بها. وقد أصبح التوافق **Convergence** مع معايير المحاسبة الدولية والاعتماد على معايير محاسبية عالية الجودة مرحلة من مراحل التنمية واتجاهاً ضرورياً لتعزيز والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

ويعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام ٢٠٠١ من أجل تطوير مجموعة موحدة وعالمية وعالية الجودة من معايير التقارير المالية الدولية، تتسم معلوماتها بالشفافية والقابلية للمقارنة. ويبدأ المجلس تعاونه مع الدول التي تقوم بإصدار معايير محاسبية محلية لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية.

ومع تزايد تأثير العولمة على الاقتصاديات المحلية، من خلال تبسيط القواعد، وتطوير القوانين، وإجراء إصلاحات في الأسواق المحلية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص ليكون شريكاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، تزايدت الحاجة لإيجاد توافق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي لا تملك منظمات مهنية متخصصة وقوية لإصدار المعايير المحاسبية وتطويرها، بغرض تحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي بما يسمح بالدخول في إطار المساءلة العالمية.



٢- مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بصورة أساسية في أن البيئة في الوطن العربي بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة تشهد مجموعة من التحديات في ظل الوضع الراهن على كافة الأصعدة، مما يتطلب إيجاد آلية تمكن من العمل على كافة الأصعدة، وبكفاءة عالية لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرون.

وعلى صعيد مهنة المحاسبة فإن الأمر يتطلب التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، مما يتطلب معرفة محددات هذا التوافق. والسؤال الأساسي الذي يحاول البحث الإجابة عليه هو هل تم الإيفاء بمحددات التوافق في المملكة العربية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية، وإلى أي مدى، وفي أي القطاعات، وما هي العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق هذا التوافق؟

٣- أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي من إجراء البحث في معرفة أهم محددات تحقيق التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر معدي ومستخدمي تلك التقارير، وبالتالي يمكن تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- إبراز مدى توافق البيئة بالمملكة العربية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية.
- ٢- دور الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية في تحقيق هذا التوافق.
- ٣- مدى توافق المعايير المحاسبية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية.
- ٤- دور الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والجهات التنظيمية مثل هيئة سوق المال والبورصة والجهات الأخرى في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ٥- مدى استعداد معدي التقارير المالية لهذا التوافق.



٤- فروض البحث

لتحقيق الهدف من إجراء البحث فإن البحث يسعى لاختبار صحة الفروض التالية:

- ١- توجد اختلافات جوهرية بين معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية.
- ٢- تتوافر مبررات التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة العربية السعودية.
- ٣- لا تف البيئة بالمملكة العربية السعودية بمحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

٥- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش موضوع من الموضوعات الهامة والمطروحة على الساحة العالمية، كذلك فإن المملكة العربية السعودية ذات تجربة رائدة في عملية إصدار معايير محاسبية محلية، وسوف تتحول في المستقبل القريب لمعايير المحاسبة الدولية، كما أن بعض القطاعات بالمملكة مثل البنوك تتبنى تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية. ومن الناحية التطبيقية فإن البحث يعتبر هاما في استبيان أهم محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

٦- منهجية البحث :

أعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة والإصدارات المهنية في مجال المحاسبة. كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية من خلال تجميع بيانات البحث وإجراء دراسة ميدانية وعمل استبيان Questionnaire للتوصل إلى الحقائق ودراسة الوضع الحالي بالمملكة والاتجاهات المستقبلية.



القسم الثاني: الدراسات السابقة

في هذا القسم تناول الباحث أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث التي تم إجرائها في الفترة الأخيرة (بعد عام ٢٠٠٥)، وذلك بعد أن تبنت الكثير من الدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأبرزها دول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول، ومعرفة أهم نتائجها، ثم تقييم تلك الدراسات، واستخدام النتائج التي يتم التوصل إليها في إجراء الدراسة الميدانية بالمملكة العربية السعودية.

تناولت بعض الدراسات المشاكل والعقبات التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في بعض الدول، وركزت دراسات أخرى على العوامل التي تؤدي إلى اختلاف النظم المحاسبية بين الدول، وأخرى تناولت أثر المعايير المحاسبية الدولية على تطوير المعايير المحاسبية المحلية، وأهمية التوافق المحاسبي، والحوافز والمكاسب التي يمكن تحقيقها إذا تحقق التوافق. ولم تتناول الدراسات السابقة محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية خاصة في الدول العربية.

كما أن بعض الدراسات ركزت بصفة خاصة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أو إصدار معايير محاسبية محلية على نمط المعايير الدولية، دون مراعاة الاختلافات بين الدول سواء كانت تلك الاختلافات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قانونية. وبالتالي فإن دراسة محددات التوافق مع المعايير الدولية تعتبر هامة في الوقت الراهن، وتلك المحددات قد تختلف من دولة لأخرى، فقد يتطلب الأمر على سبيل المثال، إحداث تغييرات في القوانين والتشريعات والنظم الاقتصادية السائدة، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتحقيق هذا التوافق.



القسم الثالث: طبيعة وماهية ومحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

ماهية التجانس والتوافق المحاسبي

استخلص الباحث أن التوافق أو التجانس مصطلحات تهدف لإصدار معايير المحاسبة المحلية بالطريقة التي تمكن من إعداد تقارير مالية يمكن مقارنتها مع التقارير المالية التي يتم إعدادها باستخدام المعايير الدولية، ويعتمد تحقيق التوافق على وجود علاقات بين لجان معايير المحاسبة المحلية ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

منافع تحقيق التوافق

يحقق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية كثيرا من المنافع للاقتصاد والمستثمرين، ومنافع للصناعة، ولمهنة المحاسبة، وبصفة عامة يحقق التوافق بين المعايير المحاسبية خفض في تكلفة إعداد البيانات، وإمكانية عقد المقارنات، وتطوير الأسواق المالية، وتسهيل حركة الأموال، وخفض في تكلفة المراجعة وزيادة كفاءتها، بالإضافة للمزايا التنافسية بين الشركات.

محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

من أهم المحددات التي يجب مراعاتها لتحقيق التوافق تحديث الأطر القانونية والتشريعية وتدريب مختلف الممارسين داخل وخارج الشركات. وأهم العوامل التي تؤثر في إصدار معايير محلية أو اعتماد المعايير الدولية أهمها تباين النظم الاقتصادية، والنظام القانوني للدولة، وطبيعة وهيكل الملكية، واختلاف احتياجات الدول من المعلومات المالية، والنظام السياسي، ومستوى التقدم الاقتصادي، وطرح الأسهم في الأسواق الخارجية، والنظام الضريبي، ووجود هيئة محاسبية مهنية متخصصة.



التحديات والصعوبات التي تواجه التوافق المحاسبي

- ١- مازالت الولايات المتحدة لا تطبق المعايير الدولية، وقد يكون ذلك عقبة في حد ذاته باعتبارها أكبر سوق ولها صوت في مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد تعمل على تعطيل إصدار بعض المعايير التي لا تتوافق مع مصالحها.
- ٢- كثير من الدول اعتمدت المعايير الدولية في التطبيق، وهذه الدول ذات بيئات اقتصادية مختلفة وقوانين وثقافات متنوعة ونظم اجتماعية متباينة، لذلك فقد يكون من الصعب إيجاد توافق بين السياسات الداخلية وتلك المعايير.
- ٣- توافر وسائل الدعم اللازمة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية تطبيقا سليما، وذلك ليس بالمهمة السهلة، فعلى الرغم من سعي معظم الدول لإيجاد التوافق فليس هناك ما يضمن تطبيق المعايير المحاسبية بشكل سليم.
- ٤- تحديات الثقافة واللغة، والتحديات التنظيمية والقانونية، وسياسات التوظيف في الدول النامية.
- ٥- رغم تبني العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية، أو إصدار معايير محلية متفقة معها، طبقا لقدرة الهيئات المنظمة وأسواق المال في إصدار تعليمات ملزمة لتطبيقها، فإن ذلك لا يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق تلك المعايير سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، فقد أثبتت إحدى الدراسات أن تطبيق معايير محاسبية متشابهة ليس شرطا في الحصول على نفس النتائج.



القسم الرابع: جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

تبذل العديد من المنظمات جهودا حثيثة لتحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية ومن أهم المنظمات التي تبذل جهودا لإيجاد هذا التوافق: مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولجنة الاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمحاسبين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والسوق الأوروبية المشتركة

على سبيل المثال وقعت اتفاقية عام ١٩٩٥ بين لجنة معايير المحاسبة الدولية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية من أجل تهيئة الشركات لإعداد تقاريرها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وكان من بين بنود تلك الاتفاقية خفض المعالجات البديلة لإمكانية إجراء المقارنات بين المنشآت والحد من الاختلاف في التطبيق بين الدول.

التوافق في دراسات الـ (FASB)

في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ تم عقد اتفاقية بين IASB و FASB أطلق عليها Norwalk Agreement ، حيث تم الاتفاق على تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة والقابلة للمقارنة والتشجيع على التوافق بين المعايير المحلية والدولية، وبموجب تلك الاتفاقية فإن كل من الـ IASB، والـ FASB يعملان معا على تطوير المعايير وتنقيحها، وإلغاء بعض المعايير، وإصدار معايير جديدة، ولازالت عملية التطوير والتنقيح وإلغاء بعض المعايير وإصدار معايير جديدة حتى الآن.



القسم الخامس: تجربة المملكة العربية السعودية

تعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التابعة لوزارة التجارة الجهة المنوط لها إصدار وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة، منذ عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١م)، وقبل ذلك التاريخ كانت وزارة التجارة السعودية هي الجهة التي تصدر المعايير المحاسبية، حيث أصدرت وزارة التجارة السعودية مجموعة من معايير المحاسبة متضمنة إطاراً مفاهيمياً شبه كامل من واقع ظروف المملكة (٢٠ معياراً محاسبياً عبارة عن معيارين للإطار المفاهيمي، ومعياراً للزكاة، وباقي المعايير على خلفية المعايير المحاسبية الأمريكية)، وقد اتخذت هذه المعايير كأساس لبناء معايير المحاسبة لدول مجلس التعاون الخليج العربي.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في إصدار معايير محاسبة وتطويرها بما يناسب التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، لذلك كثيراً من الدراسات تناولت تجربة المملكة من حيث أهمية إصدار معايير المحاسبة وتنظيم السياسة المحاسبية وتقييم الإطار المفاهيمي للمحاسبة، ومتطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للشركات السعودية وترتيب أولوية إصدار المعايير المحاسبية بالمملكة

ومن أهم إنجازات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معايير المحاسبة السعودية التي كانت على درجة عالية من الجودة، فقد أصدرت الهيئة ٢٢ معياراً محاسبياً، و ١١ رأياً مهنياً وتفسيراً حول رسمة تكاليف تمويل المراجعة للأصول الثابتة، وعدداً من مشاريع معايير المحاسبة قيد الدراسة، بالإضافة لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح، ويلاحظ على معايير المحاسبة السعودية ما يلي:



تابع القسم الخامس: تجربة المملكة العربية السعودية

١- توجد معايير صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ليس لها مقابل في المعايير المحاسبية الدولية (معيار المصروفات الإدارية والتسويقية، ومعيار الزكاة وضريبة الدخل).

٢- بعض معايير المحاسبة الدولية تم إلغائها أو معالجتها في معايير محاسبية أخرى مثل معيار تكاليف البحث والتطوير الذي تم إلغائه كمعيار مستقل وتم معالجته كبنود من بنود معيار المحاسبة الدولي الأصول غير الملموسة، وتم إلغاء معيار المحاسبة عن الاستثمارات ومعياري الأدوات المالية ودمجهم ضمن محتويات الـ IFRS7 الأدوات المالية- الإفصاح. بينما لا زالت توجد معايير محاسبة سعودية مستقلة لمعالجة العمليات السابقة مثل (معيار تكاليف البحث والتطوير، معيار الاستثمار في الأوراق المالية، معيار المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية).

٣- توجد اختلافات جوهرية بين بعض معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية مثل: معيار المخزون، ومعيار الإيرادات، ومعايير دولية تستخدم القيمة العادلة بينما تستخدم المعايير السعودية التكلفة التاريخية.

٤- تتعدد المنتجات والعمليات المالية الإسلامية في المملكة ومنها على سبيل المثال عمليات المرابحة، التمويل بالمضاربة والمشاركة، بيع السلم، الإستصناع، والمشتقات المالية (Derivatives)، إلا أنه لا توجد معايير محاسبية صادرة عن الهيئة السعودية تعالج تلك المنتجات والعمليات.



القسم السادس: الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى وجود اختلافات بين الممارسة المحاسبية بالمملكة العربية السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية، ومدى توافر محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، ومتطلبات ذلك التوافق، وذلك من خلال اختبار فروض الدراسة الميدانية.

فروض الدراسة الميدانية

الفرض الأول: توجد اختلافات جوهرية بين معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الثاني: تتوافر مبررات التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الثالث: لا تف البيئة بالمملكة العربية السعودية بمحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

مجتمع وعينة البحث

قام الباحث بأخذ عينة غير احتمالية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختيار عينة من البنوك باستخدام أسلوب العينة الانتقائية وشملت مجموعة من البنوك التجارية والاستثمارية وهي: (بنك البلاد، البنك العربي، بنك الراجحي، البنك الفرنسي، البنك البريطاني).

المرحلة الثانية: اعتمد الباحث على أسلوب العينة الهدفية للحصول على العينة التي تمثل المجتمع لذا تم توزيع القوائم على العاملين في البنوك والشركات، مع التركيز على معدي التقارير.



أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية واختبار الفروض على أسلوب قائمة الاستبيان والمقابلات الشخصية.

أسلوب تحليل البيانات

قام الباحث بعد استلام قوائم الاستبيان وإجراء المقابلات الشخصية بمراجعة تلك القوائم وترميز الأسئلة الواردة بها وتشغيلها على الحاسب الآلي باستخدام الحقيبة الإحصائية SPSS .

وكانت نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالي:

١- أكدت نتائج الدراسة على أهمية التوافق مع معايير التقارير المالية، حيث تتوافر مبررات هذا التوافق والمتمثلة في، متطلبات الاتفاقيات التجارية الدولية ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، يليها تطور الأسواق المالية العالمية والمحلية، ثم زيادة الأنشطة العالمية للشركات متعددة الجنسيات، وتنامي دور القطاع الخاص.

٢- أشارت نتائج الدراسة الميدانية (سواء من خلال المقابلات الشخصية، أو من خلال قوائم الاستبيان) بأن تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة يتطلب تكلفة عالية متمثلة في تكلفة الاستعانة بمكاتب مراجعة عالمية وبيوت خبرة عالمية.

٣- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية تتمثل في أهمية دور هيئة سوق المال لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، وجود سوق مال قوي وفعال، تدريب وتأهيل مستمر للأفراد على استخدام معايير التقارير المالية الدولية، تطوير المناهج في الجامعات.



أهم التوصيات

بناء على النتائج السابقة يقدم الباحث مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١- الاهتمام بتطوير معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا والاجتماعية، حيث أن التطوير المستمر والدائم لبعض المعايير المحاسبية أمر طبيعي لتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات الاقتصادية.

٢- الاهتمام باستكمال بناء معايير محاسبية محلية مشتقة من واقع المملكة الاقتصادي وتعديلها بشكل مستمر لمواكبة كافة التغيرات والتطورات.

٣- الاستفادة من تجارب الدول التي قامت بإجراءات جادة لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، مع عدم الاستعجال في اعتماد معايير محاسبية دولية للتطبيق في البيئة المحلية دون إجراء الدراسات اللازمة للتأكد من إمكانية التطبيق.

٤- التعاون بين الدول العربية في تدريب وتأهيل الموارد البشرية وتطوير وتحديث المعايير المحلية والتنسيق مع المنظمات المهنية العالمية والمحلية.

٥- تحتاج المملكة لإستراتيجية مناسبة عند تحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية في حالة رغبة المنشآت بالمملكة في التعامل الدولي، ويعتبر هذا البحث نواة لتحديد تلك المتطلبات.

٦- إجراء مزيد من الدراسات تتناول آثار التوافق المحاسبي بالمملكة مع معايير التقارير المالية الدولية.





شكراً جزيلاً

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

الموقع الإلكتروني cbagccu.ksu.edu.sa

